

مواطنون ومحامون ينتقدون والمعنيون يدافعون

## «الحركات القضائية» مالها وما عليها

توفيق عبدالله القباطي مدير المتابعة والإحصاء بناية استئناف شمال أمانة العاصمة - يقول : يؤدي عدم انتظام الحركات القضائية في مواعيدها ومعاييرها إلى عدم الاستقرار القضائي والذي ينعكس سلباً على القضاة وحافزهم النفسي للبت في القضايا المنظورة أمامهم، ويؤدي عدم الأخذ بنظام التخصص في الحركات القضائية إلى البطء في إنجاز القضايا المعروضة أمام المحاكم والبت فيها.

## القانون

وعودة إلى المحامي عبدالله سحلول الذي يوضح بأن قانون المرافعات اليمني قد بين في حالة حجز القضية للفصل بها بأن يعود القاضي المنقول إلى المحكمة السابقة من أجل النطق بحكمها. وينص دستور الجمهورية اليمنية في مادته (150) : (القضاء وحدة متكاملة ويرتب القانون الجهات القضائية ودرجاتها ويحدد اختصاصاتها كما يحدد الشروط الواجب توفرها في من يتولى القضاء وشروط وإجراءات تعيين القضاة ونقلهم).

## معايير مطبقة

يؤكد المسؤولون في مجلس القضاء الأعلى بأن الحركات القضائية وبالذات الأخيرة روعي فيها عنصر الكفاءة والأقدمية والنزاهة وهي عناصر رئيسية ارتكزت عليها عملية التغيير بناء على تقارير التفيتش القضائي التي أعطت نزاهة رجل العدالة أهمية بالغة لأنه لا يمكن الحديث عن رجل عدالة ذي درجة عالية من الكفاءة وينقصه عنصر النزاهة.



ما إن تصل القضية إلى مراحلها الأخيرة ويحين موعد حسمها بعد عدة سنوات من التقاضي حتى يتفاجأ أطراف النزاع بتغيير القاضي المسؤول عنها تحت مسمى الحركة القضائية لتفتح الأوراق من جديد على يد قاض آخر نزيه وصاحب كفاءة كما يقول المختصون عن القضاء الأعلى، وما على المتنازعين حينها سوى الانتظار لحين النظر في القضية من جديد وكلهم أمل أن لاتأتي حركة قضائية جديدة تعيدهم إلى نقطة البداية. ونظراً لأهمية الموضوع كونه يمس شريحة كبيرة من الناس وخاصة أولئك الذين لديهم قضايا منظورة أمام القضاء. رصدت (الثورة) الأراء المؤيدة للحركات القضائية والأراء المتحفظة فكانت الحصيلة التالية:

## تحقيق / مفيد درهم

< يشكو المتضررون من عدم مراعاة القائمين على الحركات القضائية أثناء إقرارها لظروف القضايا المنظورة أمام المحاكم ويعتقدون أن القائمين على الحركات القضائية يغفلون ظروف التغيير خصوصاً في ظل عدم وجود الربط الشبكي بين وزارة العدل والمحاكم والنيابات.

< ويتساءل محسن الوصابي قائلاً: ما ذنبنا نحن إذا كان إقرار الحركات القضائية خاضعاً لمزاج القائمين عليها ونحن نعاني من جراء ذلك لكن لا أحد يأبه لأمرنا.

ويشاركه الرأي حمود الصبري وكيل مدعين بقوله: لدينا الأدلة التي تؤكد مصداقيتنا إلا أن قصور القوانين ولوائحها التنفيذية شجعت على سرعة إقرار التغييرات القضائية ومن دون مراعاة لظروف قضايا المنظورة أمام المحاكم تراكم القضايا

< فيما يؤكد المحامي عارف محمد علي خضوع إقرار الحركات القضائية لمزاج القائمين عليها بدليل تراكم القضايا أمام القضاة الجدد المعينين وفق هذه التنقلات القضائية. كما أن القائمين عليها ينتهجون آليات تتناقض مع تخصصات رجال العدالة ومعايير العمل الوظيفي مما جعلنا نشاهدهم بإعادة النظر في هذه التنقلات التي تمس شريحة كبيرة من المجتمع ونهم قضايهم.

< ويرى عبدالوهاب الخياط محامي بأنه لا يوجد تقييم من قبل المسؤولين لأداء بعض رجال العدالة في المحاكم والنيابات العامة مما ينعكس سلباً على الحركات القضائية ويتم نقلهم بطريقة عشوائية وغير مدروسة.

< ومن جانبه يرى المحامي عبدالله سحلول بأن حركات تنقلات القضاة التي تمت إلى حد الآن تسببت في

تأخير إجراءات التقاضي حيث يأخذ القاضي الجديد الذي تم تعيينه وفق هذه الحركات فترة طويلة من أجل الإطلاع على ملف القضية وفهمها وإصدار الحكم فيها.

أما القاضي سلطان عمر الشجيني - رئيس الاستئناف التجاري بأمانة العاصمة - فيؤكد أن الحركات القضائية

فرصة للإنجاز ويتمنى المحامي نجيب عبدالجليل سيف من القائمين على الحركات

التي تمت مؤخراً لم تراعى ظروف القضية في الغالب وعلى الرغم من أوجه القصور التي رافقت حركة التنقلات السابقة إلا أننا لسنا في الحركة القضائية الأخيرة ما يدل على بداية تصحيح هذا المسار.

## الكتاب يشيخ باكراً في اليمن!

## عزوف عن القراءة والكتاب يعاني من الكساد في بسطات ومكاتب المدن

في التسعينيات كان يبيع عشرات الكتب النظرية (أدب تاريخ جغرافيا) يوميا.. حتى العام 2005م والكتاب يجد طريقه إلى القارئ.

جمال الحداد بائع كتب ثقافية في التحرير منذ عشرين عاماً لم يعد بوسعه بيع نصف الكتب التي كان يبيعها في التسعينيات وبداية الـ (2000م) في اليوم الواحد.. أحجم الكثير من المهتمين بالكتاب عن شرائه مؤخراً ما يؤكد عزوف الأغلبي عن القراءة.

ويقول الحداد: «كنا نبيع الكتب الثقافية بشكل كبير في الماضي.. الآن لا يبيع إلا القليل جدا وأغلب ما نبيعه يومياً هي الكتب الدينية».

## تحقيق / عبد الناصر الهلالي

ويضيف: «كل المجالات كانت مطلوبة في السابق غير أن كتب الأدب والتاريخ كانت أكثر طلباً».

مثله فيصل الكامل صاحب أكبر بسطة لبيع الكتب المتنوعة في التحرير أيضاً يعاني من عدم إقبال الناس على الكتب كما كان في السابق وأنه كان آخر كل شهر يشهد الكتاب انتعاشاً في البيع مقارنة بجميع أيام الشهر حد قوله ويضيف: «كنا في التسعينيات نبيع أضعاف ما نبيعه الآن من الكتب».

الكتاب عامة يباع في (بسطات) بأمانة العاصمة والكثير من المدن اليمنية.. وكان القارئ يجد فيها مبتغاه بخلاف المكتبات التي تبيع الكتاب بثمن مرتفع.. الكتب بمختلف أنواعها تبيع هناك ونادراً لا تجد كتاباً تبحث عنه غير أنها في الوقت الحالي تعاني كثيراً من الكساد كحال القارئ الذي يعاني هو الآخر واقعا صعباً لا يتيح له شراء الرخيص والجيد من الكتب.

عبد الجليل قاسم كان يقرأ كثيراً ولا يترك كتاباً يقع في يده إلا أتى عليه بوقت قياسي قبل سنتين لم يعد يشتري كتب الأرصفة التي كان يذهب لشراؤها أسبوعياً.. يقول: «لم أعد أشتري كتاباً واحداً ولم أعد أقرأ كما كنت» ويضيف: «كثير العيال شغلونا بمصاريفهم».. الكثير ممن كانوا

الحال مع صحيفة الثورة التي تبنت لفترة طويلة طباعة (كتاب في جريدة) شهرياً بالتزامن مع كبريات الصحف العربية وتوقف نشر الكتاب قبل سنوات ويتمنى الجميع عودته وكانت الثورة أول صحيفة يمنية تساهم في نشر الثقافة عبر كتاب مجاني شهرياً.. صحيفة الجمهورية تبنت في رمضان الفائت نشر كتاب على مدى أيام الشهر ساهم في القراءة المجانية.. الكثير من المجلات العربية تفعل الأمر نفسه على اعتبار أن الناس أكثر اهتماماً بالصحف والمجلات وهذا بدوره يساعد القارئ على الحصول على الكتاب المجاني.

الحالي».. ويضيف: «القراءة ثقافة ويجب تربية الأطفال على ذلك حينها يمكن يحظى الكتاب باهتمام من المجتمع».. وضاح كان جالساً بصحبة كتاب دون وجود أحد في المكتبة باستثناء شخصين كانا ينتقيان كتباً للإعارة فيما الكتب ممتلئة على رفوف المكتبة.

بإمكان أي شخص الدخول إلى المكتبات العامة والجلوس مطولاً للقراءة مجاناً أو الإعارة غير أن الإعارة تتطلب من المستعير دفع مبلغ من المال كرهن وبطاقة الهوية لضمان عودة الكتاب ويقول المعمر: «إذا لم يعد الكتاب نشترى كتاباً بديلاً عنه بالمبلغ الذي رهنه المستعير».

في كل عام تنظم الجهات المختصة معرضاً للكتاب إلى جانب معارض أخرى كالمعرض اليمني المصري غير أن أحداً لا يعرف نسبة الإقبال على الكتب بالرقم والنسب في الغالب تكون تخمينية.. في شهر أغسطس من العام 2011م أقيم معرض للكتب في ساحة التغيير بصنعاء، وقال المنظمون حينها أن نسبة المبيعات وصلت إلى (17٪) وهي نسبة تخمينية لا تستند على عدد العناوين الموجودة في المعرض والأعداد المباعه منها كما هو حال المعارض السنوية التي تقام في اليمن.. في المعرض اليمني المصري 2012م تحدث رئيس الهيئة العامة للكتاب عبد الباري طاهر قائلاً: «أمانتنا نموذجان في اليمن الأول شراء السلاح الذي يأتي بعده الخراب والدمار.. والثاني شراء الكتب وهي التي تبني العقول وبها تتطور الأمم».

بالمجمل يظل الكتاب هو الأبقى من وسائل العصر الحديث الذي يجلس الناس أمامه مطولاً كالفيس بوك وتويتر وغيرهما من وسائل الانترنت التي قضت على أوقات الناس ويعدها الباحثون إحدى مشاكل الكثير في العزوف عن الكتاب إلى جانب الأوضاع الاقتصادية التي يمر بها الناس.

ويتمنى المهتمون بالقراءة أن تسهم الصحف في نشر الكتب المجانية مع أعدادها اليومية بشكل دوري.. مرة في الشهر مثلاً.. كما كان

مراكز الدراسات  
والمكاتب العامة  
تعاني الفراغ رغم مجانية  
إعارة الكتب